



الفضاء الافتراضي والحراك الشعبي في الجزائر

Virtual space and popular movement in Algeria

بوبكر الصديق بن شويخ*

كلية علوم الإعلام والاتصال . جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، benchouikhbs@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/7/28

تاريخ القبول: 2020/10/07

تاريخ الاستلام: 2020/09/20

ملخص:

تتمحور هذه الورقة، حول الدور المتنامي الذي باتت تلعبه وسائل الاتصال الجديدة، والمتمثل في تعزيز الحريات، وممارسة الحق في التعبير، لاسيما داخل المجتمع المحلي الجزائري، خاصة وأنه أصبح ينظر إلى شبكات التواصل الاجتماعي، على أنها امتدادا "للفضاء العمومي البرجوازي"، المؤسس على النقد والمساءلة. ومنه كان الهدف من هذا البحث، هو عملية تحليل ونقد خطابات مستخدمي منصات التواصل الرقمي الجزائريين، في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: الفضاء الافتراضي، الحراك الشعبي، التواصل، الخطاب، الرأي العام.

Abstract:

This paper; focuses on the important role of social media in promoting freedom and the exercise of the right of expression; within the Algerian community, especially because Algerian society sees social networks as an extension of "bourgeois public space", based on criticism and accountability So the aim of this research is to analyze and critique the discourses of Algerian digital communication platform users, in light of the social and political transformations that Algeria is currently witnessing.

Keywords: virtual space, popular movement, communication, discourse, public opinion.



1. مقدمة:

لقد شد الحراك الشعبي في الجزائري أنظار العالم، ليس فقط بسبب احتلال المتظاهرين على اختلاف أعمارهم، وانتماءاتهم السياسية والفكرية، وعلى اختلاف مراكزهم الاجتماعية، الشوارع والميادين العامة، وتنظيمهم مسيرات حاشدة، للتعبير عن رفضهم للأوضاع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية المزرية، التي آلت إليها البلاد. وإنما أيضا من خلال إقبالهم الكبير على منصات التواصل الاجتماعي، التي شكلوا منها آلية للطعن والنقض، وأداة للتعبير والاحتجاج، لاسيما في ظل القدرة التي أصبح يتمتع بها الفرد الجزائري اليوم، على التحكم واستخدام التطبيقات المختلفة والمتاحة عبر شبكة الويب، والتي مكنته من ممارسة حقه في التعبير الحر، والمشاركة في الحياة العامة، وإبداء الرأي حول القضايا الراهنة، رغم تقلبات الحياة الاجتماعية، والتحولت السياسة في البلاد.

إذ أنه بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة هذه، تمكن المستخدم الجزائري، من الاستفادة من المزايا العديدة التي صارت توفرها الأنترنت، مما ساعده على خلق فضاءات ديمقراطية، من خلال المشاركة الجماعية للمستخدمين الجزائريين لوسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك الجماعات المهمشة والطبقات المستبعدة، باعتبارها فئة تنتمي إلى البناء الاجتماعي الجزائري. وهذا على الرغم من المخاطر العديدة التي ظهرت في البيئة الرقمية، والتي يعاني منها العديد من المستخدمين، والمتمثلة في عدم المساواة، وأشكال الاضطهاد، والممارسات القمعية، وكذا التحيز الجنسي، بالإضافة إلى الطائفية والعنصرية، إلى جانب "العنف الرمزي" الذي بات يطال العديد من المستخدمين، مخلفا بذلك أثارا مؤلمة، مما دفع ببعض، وفي الكثير من الأحيان، إلى التفكير جديا في غلق حساباتهم، وعدم الانخراط في أي مناقشات، والانسحاب من المساحات الافتراضية، والامتناع عن التعليق على المواضيع المنشورة.

2. النشاط الرقمي والحراك الشعبي في الجزائر:

1.2 النشاط الرقمي قبل حراك 22 فبراير 2019:

من الصعب تحديد الفترة الزمنية بدقة، عندما بدأ استخدام المساحات المتاحة عبر الأنترنت، والتي أصبحت تعد نشاطا انسانيا جديدا، إذ أصبح العديد من الملاحظين يشيدون بالأدوار المتوخاة من شبكة الأنترنت ووسائل الإعلام الجديدة (بن شويخ، 2020، ص 106)، التي تسمح لعدد متزايد من الأفراد بالتعبير عن أنفسهم في أماكن يمكن الوصول إليها عالميا، وهو ما يحمل الاعتراف بأهمية وسائل الإعلام الاجتماعية. فعلى المستوى الاجتماعي، باتت تستخدم هذه الوسائل الاتصالية كأداة حاسمة لنسج العلاقات الانسانية، أما على المستوى السياسي، فقد أصبحت أداة للتعبير، من خلال جعل الأصوات الغير ممثلة تقليديا، ووجهات النظر الغير مسموعة، من خلق مجموعات ضغط، لتمثيل المهمشين. إلى جانب العمل على رفع الوعي، واستقطاب الأصوات المؤيدة والمتضامنة، من أجل احداث تغييرات جزئية أو كلية، لدى العديد من المجتمعات، باعتبار أن التكنولوجيا الرقمية طريقة للفت الانتباه إلى عدد من القضايا، وهذا بفضل طرق استخدام المساحات التعبيرية عبر وسائل الإعلام الاجتماعية، في العالم بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، وهو ما ينمي على وجود قدرات متفاوتة، عبر مستويات اجتماعية وسياسية متباينة، تشكلت بفعل الحاجة الملحة للتعبير عن الذات، باتخاذ الأنترنت شكل من أشكال المذكرات لتدوين التجارب الشخصية في بداية الأمر، ليتطور استخدامها فيما بعد، وتصبح المساحة الافتراضية الأكثر دينامية وتشاركية، وهي مكان يسمح



لممارسي التعبير بالتواصل مع جمهور واسع (نونسياتو، 2011، ص 110)، والتي تستغل لطرح مختلف الأفكار والتصورات، من طرف جميع الأطراف.

فالنشاط بشكل عام، يحدد على أنه إجراءات يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون في مجال معين، من مجالات الحياة المختلفة، بهدف تحقيق أهداف خاصة أو عامة، تحددها مجموعة القيم والمعايير الأيديولوجية، الكامنة وراء الجهات الفاعلة، التي لها نشاط داخل المساحات الاجتماعية المشتركة، والتي تشجع على إقامة حوار متعدد الجوانب مع كل فئات المجتمع، والتي تعمل على إقامة جدار منيع، أمام خطابات الكراهية والعنصرية من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على بناء تكتلات للتصدي إلى القوى المهيمنة، أو للوقوف أمام السلطة المطلقة والتعسفية للدولة، وهذا بفضل الإمكانات الديمقراطية، التي تسمح ببناء الحياة العامة. ومنه فإن عملية النشاط من خلال التكنولوجيا الرقمية، تدل على مختلف أشكال وأساليب التعبير، وكذا القدرة على الابتكار، اعتمادا على التواصل والتفاعل داخل المساحات الإلكترونية، وهذا ما يعكس دور وسائل الإعلام الجديدة في عمليات الاتصال، من خلال انتشار الرسائل والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون، ليتم مشاركته من طرف عدد غير محدود من الأفراد، الذين تمكنوا من تجاوز العقبات الاجتماعية والعوائق السياسية، إذ يتجلى النشاط الرقمي في الوقت المتزايد الذي يقضيه المستخدمون على شبكات التواصل الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس فإن من أبرز مظاهر النشاط الرقمي في الجزائر، تلك الحملة التي أطلقها مؤخرا، وقادها عدد من الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي، والمتمثلة في حملة مقاطعة شراء السيارات، تحت شعار "خليها تصدي"، والتي كانت موجهة بشكل مباشر إلى مستوردي، ومركبي السيارات بالجزائر، حيث عرفت هذه الحملة انتشارا واسعا بين مستخدمي الأنترنت، كما لقيت صدى واستجابة لافتين بين الجزائريين، الذين أخذوا موقفا إيجابيا، من خلال العزوف - ولو بشكل جزئي - على شراء السيارات الجديدة والمستعملة على حد سواء، وهو ما انعكس سلبا على أسعار هذه المركبات، التي عرفت أسعارها تراجعاً ملموساً، بعد إطلاق نداءات مجهولة المصدر، من طرف عدد من الناشطين المجهولين، الذين دعوا إلى هذه الحملة. وهو ما شكل أيضاً فيما بعد قناعة، لدى العديد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، من أن هناك إمكانية للحصول على التضامن والتأييد الكافيين لشن حملات، من أجل الضغط على المنظمات والهيئات سواء الرسمية، أو الغير رسمية، بالاعتماد على قوة العلاقات الافتراضية الناشئة بين المستخدمين، والتي أثبتت جدواها، في تشكيل حشود للعمل الجماعي، ومعسكرات للضغط والمعارضة.

2.2 النشاط الرقمي بعد حراك 22 فبراير 2019:

إن أهمية التكنولوجيا الرقمية بالنسبة للنشاط السياسي، تكمن في الغالب في قدرة الفرد على خلق فضاءات بديلة، عن الأماكن العامة التقليدية، التي تكثر فيها الاستثناءات، والتي تحدث عند استبعاد الفئات المهمشة، بسبب سيطرة فئة معينة عليها، لذا فإن الرهان القائم هو حول الإمكانات الديمقراطية لوسائل الإعلام الاجتماعية، التي تسمح بعلو أصوات المجموعات الفرعية. ذلك أن وسائط الاتصال هذه تعد ساحة خصبة، متاحة لجميع المستخدمين، بسبب تمتعها بخاصية لامركزية النشر، وبالتالي فإن النشاط السياسي أصبح مفتوحاً، وبإمكانه محاربة والتصدي لمختلف أشكال القمع ومختلف أشكال الإقصاء، والتهميش المتعمد، والاستبعاد الجنسي للديمقراطية الاجتماعية (Fraser, 2012, p5)، والذي كان يطال قطاع واسع من فئات المجتمع. وهذا



من خلال الالتحاذ من المدونات، ومنصات وسائل الإعلام الاجتماعية، منبرا للنقاش المحلي والوطني، حول الحقائق التي كان غالبا ما يتعمد اغفالها، خاصة مع التراجع المستمر لمفاهيم الحد من الحريات الفردية، لدى المجتمعات المعاصرة، وهو ما يسمح بتوفير بديل عن الفضاء العمومي المهيمن عليه.

لذا فإن الناشطين الجزائريين على شبكات التواصل الاجتماعي، يتمتعون بالقدرة على بناء رأس مال اجتماعي في الأماكن الافتراضية، بواسطة سلسلة من علاقات الصداقة الناشئة، عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي، رغم أن عدد كبير منهم لا يتمتعون بعلاقات قوية في المجال الاجتماعي، أو أن روابطهم المجتمعية على أرض الواقع محدودة. إلا أن ذلك لا ينفي أن تكون لدى بعضهم، تجارب مع الاحتجاج والصراع، في العالم الواقعي، على غرار الاحتجاجات التي حدثت في الجزائر سنة 2011، من أجل المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، والتي عرفت بثورة "الزيت والسكر"، والتي أدت إلى حدوث مواجهات بين مجموعة من الشباب ورجال الأمن، في العاصمة وبعض الولايات الجزائرية، والتي صنفها العديد من المراقبين بأنها انتفاضة بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، التي تعرفها البلاد كالبطالة، وغلاء المعيشة، ومشكل السكن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

إلا أن الطبيعة العنيفة التي ميزت هذه الاحتجاجات والمظاهرات، والتي دامت عدة أيام، لم تكن ذاتها التي عرفت الجزائر في 22 فبراير 2019، وما تلاها من مسيرات، رغم الرهان القائم بأن تشهد الجزائر مشهدا "دراماتيكيًا"، وأن تنجر إلى موجة من الاضطرابات، التي تكتسي الطابع العنيف، في إطار المد التحرري، الذي أصبح متفشيا لدى الشعوب العربية، والرامي إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية جذرية، من خلال التخلص من الأنظمة الاستبدادية التي تحكمها. إذ خرج المواطنون في كل المدن الجزائرية، إلى الساحات العامة، للمطالبة بالتغيير السياسي، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، استجابة للدعاءات التي دعا إليها عدد من النشطاء، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتي لم تتبناها أي جهات نقابية أو حزبية. حيث شهدت المدن الجزائرية مسيرات حاشدة، تعد الأضخم من نوعها في تاريخ الجزائر المعاصر، والتي اتسمت بالطابع العفوي، التنظيمي والسلمي، والتي قادها عدد كبير من المواطنين، من مختلف الفئات والأعمار، معبرين من خلالها عن رفضهم لترشح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة.

على الرغم من أن المتتبع للشأن الجزائري، كان يعتقد بأن المظهر العام، يوحي بأن هناك نقص في الاهتمام بالحياة السياسية لدى الجزائريين، وأن المشاركة السياسية أصبحت انتقائية، لأن المواطنين ليسوا مدفوعين بدوافع سياسية حتمية قاطعة، تسمح لهم بالمشاركة في العمل السياسي، وهذا بسبب الغياب والانعدام الشبه كلي "للميدان السياسي"، أو الفضاء العمومي في الجزائر، الذي يضطلع بمهام إعادة عرض الواقع داخل سياق محدود، والذي يعمل على رفع الوعي المحلي، حول الأحداث السياسية الجارية بعيدا عن التحيز الإعلامي للقنوات الإعلامية الوطنية الخاصة والعمومية، والذي يتجلى جليا في عدم المساواة في الظهور، بالإضافة إلى التحيز التشاركي في بعض القضايا، التي يتم تسليط الضوء عليها على حساب غيرها من القضايا الهامة، وهو ما حال دون تحقيق الوعد بالديمقراطية. إلا أنه مع ظهور وسائل الإعلام الاجتماعية ذات الطبيعة التواصلية، التي أصبحت البديل المكاني لدى مستخدمي شبكة الأنترنت في الجزائر، والتي سمحت بممارسة النشاط الاتصالي والعمل السياسي، على الرغم من المعدل المتدني



لتدقق وانتشار الأنترنت، بين الجزائريين في المنطقة الواحدة، إلا أن ذلك لم يحد من الآمال المعلقة على شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت الوجهة المفضلة والملاذ الوحيد لدى الجزائريين، والتي تضمن لهم حق الممارسة، وحق التعبير السياسي.

فوفقا للإحصائيات المنشورة على موقع gs.statcounter.com، لإحصاء مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في العالم، فقد بلغت نسبة استخدام موقع "فيسبوك" 55,61% مستخدم، بينما بلغت نسبة استخدام موقع "يوتيوب" 33,21% مستخدم من مجموع السكان الجزائريين، تزامنا مع انطلاق أولى المسيرات الشعبية في 22 من شهر فبراير سنة 2019. إلا أن الجدير بالذكر، أن النشر المكثف للمعلومات والأخبار، وكذا الصور ومقاطع الفيديو، لم يقتصر على أشخاص معينين أو ناشطين قدامى، أرادوا تعزيز وجودهم في سياق الأحداث المستجدة، التي طفت على الساحة السياسية، بالعمل الجماعي للمجتمع المدني، الذي يتكون من مجالات الحياة الاجتماعية - العالم المحلي، المجال الاقتصادي، الأنشطة الثقافية والتفاعل السياسي - التي تنظمها ترتيبات خاصة أو طوعية، بين الأفراد والجماعات، خارج السيطرة المباشرة للدولة (Hassan, 2004, p101)، لذا بات الاهتمام بالسياسة ولع وشغف يتقاسمه الجزائريون، خاصة مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، على اختلاف أعمارهم، ومستوياتهم التعليمية، وانتماءاتهم الثقافية، وهو ما يوضح أسباب تزايد وارتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي في الجزائر، عبر شبكات التواصل الاجتماعي خاصة "فيسبوك" الذي أصبح يعتبر فضاء عموميا، لأنه أتاح للأفراد الظهور العام، والتعبير عن آرائهم وسرد عوالمهم، باستخدام الصور والكتابة (الحمامي، 2015، ص 56).

3. طبيعة الخطابات المتداولة بين مستخدمي الوسائط الجديدة خلال الحراك الشعبي في الجزائر:

1.3. التحشد واحتلال المساحات على منصات التواصل الاجتماعي:

يصف عدد من المفكرين أمثال: "غوستاف لوبون" و"جون كلود ميلنر" "الحشد" على أنه، تجمع عفوي ومؤقت لعدد من الأشخاص، ويتسم بسلوكية تتميز بعدم التنظيم، والسلوك الانفعالي والعنيف، المجرد من الوعي والعقلانية. في حين يرى "هربرت بلومر"، أن هناك أنواع عديدة للحشد، من بينها: الحشد "المعارض" والحشد "المعبر"، إضافة إلى الحشد التقليدي المعروف. ولعل الأنواع التي ذكرها "هربرت بلومر" الأقرب، والتي يمكن أن نصف بها العدد الكبير من الجزائريين الذين خرجوا في يوم الجمعة الأخير من شهر فبراير 2019، للتظاهر والتعبير عن معارضتهم لسياسة الدولة وللنظام السياسي الحاكم ككل، بأسلوب حضاري، وذو طابع سلمي، خلافا لكل التوقعات، ومخالفا لكل التعريفات والنظريات التي أعطت مفهوما سلبيا للحشد.

لذا فإن "التحشد"، والذي نعني به التجمع المكاني لعدد من الأفراد، أو الأشخاص، سواء أكان ذلك في العالم المادي أو العالم الافتراضي، والذي نتج كاستجابة للدعوات التي أطلقها بعض المدونين الناشطين على شبكات التواصل الاجتماعي، التي منها تلك الدعوة التي أطلقها المدون "فاروق بوجملين" المدعو "ريفكا" في شهر سبتمبر 2018، طالبا من أصدقائه الافتراضيين الحضور لساحة "رياض الفتح"، أمام النصب التذكاري "لمقام الشهيد" بالعاصمة الجزائرية، من أجل مشاركته الاحتفال بعيد ميلاده الـ 21، وهو ما تسبب في تجمع آلاف الشباب الجزائريين من معجبيه، تلبية لدعوته التي أطلقها أياما قليلة قبل الموعد المذكور، وهو ما أثار دهشة الجميع بما في ذلك "ريفكا"، الذي لم يتوقع ولم يتخيل توافد هذا العدد الهائل من الأصدقاء. حيث



اعتُبر هذا التجمع من أكبر "التجمعات العابرة"، التي لم يكن لها صلة بالتغيير أو الإصلاح الاجتماعي، أو السياسي، أو الاقتصادي، أو حتى الثقافي في الجزائر.

إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فبعد شهور قلائل تكرر المشهد من جديد، على إثر سلسلة من النداءات والدعوات المتكررة، التي دعا إليها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي، والتي سبقت بأسابيع نزول أعداد كبيرة من المواطنين، من مختلف الأعمار والفئات، وفي كل المدن الجزائرية، للتظاهر في الساحات العامة، رافعين شعارات رافضة لترشح الرئيس السابق لعهدة خامسة. وهذا ما أكدته الإحصائيات المنشورة على موقع gs.statcounter.com، إذ بلغت نسبة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، خلال شهر يناير 2019 أعلى نسبة استخدام لموقع "فيسبوك"، بنسبة 62,77% مستخدم، بينما بلغت نسبة استخدام موقع "يوتيوب" 28,74% مستخدم، من مجموع سكان الجزائر.

وبالتالي فإن الواقع السياسي الذي أملت الظروف السياسية في الجزائر، أنعش حقا وحقيقة الحياة السياسية في البلاد، الشيء الذي انعكس على الفرد الجزائري بشكل لافت، من خلال الاستخدام المكثف والنشط لوسائل الإعلام الاجتماعية، حيث أصبح النشر والتعليق على المواضيع السياسية، من أبرز الأنشطة التي أصبحت تعج بها الفضاءات الافتراضية، والتي شكلت ساحة خطابية وتعبيرية عن مختلف نشر الآراء ووجهات النظر، مما أدى إلى ملأ المساحات الإلكترونية، بمختلف الأشكال التعبيرية ذات الطابع السياسي (صور/ مقاطع فيديو/ منشورات ... الخ)، وهذا من قبل أن تنطلق المسيرات الشعبية، التي شهدتها المدن الجزائرية في 22 فبراير 2019، وإلى غاية عدة أسابيع متتالية.

وهو ما يؤكد أن وسائل الإعلام والاتصال، لم تعد اليوم مسؤولة فقط عن نشر المعلومات، ذات الطابع الاجتماعي، الثقافي والسياسي، ولكنها أيضا أصبحت وسيلة للتعبئة والحشد، من أجل ارساء ثقافة جديدة للتغيير، تعمل على تجاوز المالبسات، وتتعامل الواقع وقضاياه (الجموسي، 2016، ص 58)، التي تدل على مجموعة من القيم، التصورات، الأفكار والمواقف، التي تنتجها الوسائط الجديدة (معتوق، 2017، ص 387)، والقائمة على قوة الروابط الضعيفة، الناشئة بواسطة شبكة العلاقات التي يوظفها العالم الافتراضي، والتي بفضلها يمكن الحصول على معلومات جديدة، ومضامين إخبارية، ومعارف جدد، والتي من الناحية الهيكلية، تمتلك أساس قوي، يرقى إلى مستوى التفاعل والعلاقات الاجتماعية الواقعية، والتي لها القدرة على كسر الحواجز وتحطيمها، كحاجز الخوف والخجل، إلى جانب المساعدة على إنشاء مجموعات اجتماعية لا حصر لها، عكس العلاقات الواقعية، التي تتطلب وقتا طويلا، وظروفا اجتماعية معينة من أجل تكوين مجموعة اجتماعية ما.

وهذا بخلاف ما يعتقد "مالكولم غلادويل"، الذي يرى أنه لا يمكن اعتبار وسائل الإعلام الاجتماعية، أحد عوامل التغيير الاجتماعي أو السياسي، لأن استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، يؤدي إلى نشاط منخفض المخاطر، على أساس الروابط الضعيفة بين المشاركين، وهذا يعني أنه يمكن للمستخدمين خلق شعور من العمل السياسي، في حين لا يمكن في الواقع تحقيقه، رغم أن هناك تأثير متبادل بين وسائل الإعلام والسياسة، وهي علاقة مترابطة ومتعاكسة، ويتجلى ذلك خلال الفترات الانتخابية، كونها الأيام المقدسة في الحياة الديمقراطية. وأنه في إطار التفاعل، ليس لدى الأشخاص دوما دراية حول المعلومات المناسبة، وما إذا كان ينبغي اعتناقها أو نشرها، أو حول ما يجب تبنيه أو تبادله، ذلك أن المشاركة في النقاشات على الأنترنت،



يمكن أن تجمع في بعض الأحيان بين وجهات النظر السياسية المتماثلة فقط، لأن المستخدمين يملون إلى تعزيز وجهات نظرهم الخاصة، وإلى توليد مشاورات عامة، كجزء من العملية التواصلية.

2.3. تشكل المشاعر السياسية المشتركة بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر:

إن المجتمعات الديمقراطية المعاصرة، أصبحت تبني اليوم على المساواة الاجتماعية، والتنوع الثقافي والمشاركة السياسية التداولية، التي صارت تدعمها التدفقات العابرة للحدود، من الناس والمعلومات، بشكل مكثف وعلى نحو متزايد، مما أدى إلى نقل مشاعر الانفتاح والتقارب السياسي، وهو ما أدى أيضا إلى تعزيز الهوية الجماعية بين المستخدمين. وبالتالي توسيع مجال الحضور الخطابي، الذي يهدف إلى الانتقال من "عمليات إنتاج الأزمات، إلى إنتاج الوعي"، من خلال توفير إطار افتراضي للنقاش الاجتماعي والسياسي، الذي يتولد عنه عمليات صنع القرار، إذ بات من الممكن جلب أعداد أكبر من الناس والمشاركين الجدد، لإثراء النقاش السياسي على الأنترنت، ذلك أن مواقع الشبكات الاجتماعية أصبحت تعد امتداد للعلاقات الاجتماعية المشكلة سلفا بين الناس، والذين يعتقدون أن استخدام هذه الشبكات من الممكن أن يؤدي إلى تفتين هذه الروابط وهذه العلاقات عبر فضاء اصطناعي تعطي الشعور بالمشاركة مع الآخرين (Lamoureux, 1994, p84).

وفي الوقت ذاته، فإن الفرد لا يمكنه أن يعتمد على التفكير الذاتي وحده، من أجل تشكل تصور كامل، لما يعيشه ويعايشه من أحداث، إلا إذا انحرف في مناقشة حقيقية مع الآخرين، مما قد يؤدي إلى تعديل المواقف الأصلية، في ضوء المعلومات الجديدة، وهذا من أجل فهم واستيعاب الأحداث المستجدة، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى القدرة على العمل، جنبا إلى جنب مع الآخرين، لأن التنظيم الذاتي للعديد من الأفراد، يحكمه التواجد ضمن جماعات، أو انتماءات نقابية وعمالية، يستطيع أصحابها بواسطتها استخدام أشكال مختلفة للتعبير عن أنفسهم، من أجل إحداث التغيير المطلوب، وهو ما راهن "هابرماس" على نجاحه في الفضاء العمومي البورجوازي، شريطة أن يكون مؤسس على الخطاب النقدي والعقلاني للمواطنين.

فالتهافت الكبير على طلبات الصداقة بين المستخدمين الجزائريين، خلال النصف الأول من سنة 2019، جعلت منه الظاهرة الأبرز على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة موقع "فيسبوك"، والذي كان الدافع وراءه هو الحاجة لتوسيع شبكة الصداقات، والتقرب أكثر من المستخدمين النشطين، الذين لديهم وجهات نظر واضحة، والذين لديهم دراية بالسياسة أو يتمتعون بمستوى علمي مقبول، ولهم القدرة على شرح وتفسير الواقع. ذلك أن المحتوى الذي ينشئه هؤلاء المستخدمون، يعد مصدرا حقيقيا للأخبار لدى البعض الآخر، وهذا بفضل تمتع بعض المستخدمين بقوة الخطاب، مما يؤدي إلى تنوع الخطابات، باعتبار هذه الوسائط الجديدة ناقلات محتملة، وتحديدًا محتملا للفضاء العمومي، الذي تعمم فيه الخطابات الجديدة (Benrahhal, 2009, p 5). وهو ما يشكل أحد أشكال التواصل الديمقراطي المفتوح، وهو ما يعكس ديناميات التفاعل المختلفة، بين جماعة المستخدمين في الفضاء السيبراني، الذين يبحثون عن تعزيز فرص الحضور، والتفاعل مع عدد لا محدود من الفاعلين الناشطين، الأمر الذي من شأنه أن يوفر للجميع، فرص المشاركة في صنع رأي عام.



وفي الوقت ذاته، فقد أدى ظهور شبكة الأنترنت في الجزائر، إلى خلق وسيلة شعبية لمناقشة القضايا السياسية، خاصة في السنوات الأخيرة والتي اكتست نوع من "التنظيم التعبيري"، وسط تقلب ديناميات النقاش العام. ذلك أن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة لها ألية نشر، الأفكار والآراء المتنوعة لأطراف مختلفة، ما مكنها أن تلعب دورا هاما في تشكيل الخطاب العام، حول بعض القضايا الحيوية، التي تحمل تطلعات الأفراد والمجتمعات. خاصة وأن الأنترنت أصبحت اليوم من أكثر الوسائل المتاحة، التي بواسطتها تتعزز فرص التواصل والجدل السياسي، والتي يتم من خلالها أيضا طرح وتداول مختلف وجهات النظر، وهو ما من شأنه أن يحدث نوعا من التقارب والتوافق، في الأفكار والآراء، مما يمكن أن يساهم في بلورة ديمقراطية شاملة أكثر ديناميكية، التي من المفترض أن تكون متوافقة إلى حد ما، مع المعتقدات السياسية والثقافية لدى الجزائريين ذوي الاهتمام المشترك، والتي تدعم بشكل أساسي العمليات التواصلية.

إن اكتساح المستخدمين الجزائريين، على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وفئاتهم العمرية، شبكات التواصل الاجتماعية، واحتلالهم المساحات التعبيرية فيها، وما انجر عنه من نشر مكثف للأفكار والآراء المعتقدية، كان يستند في أغلبه على المشاعر السياسية المشتركة، بين المستخدمين الافتراضيين. لذا فإن السيطرة على المساحات الافتراضية، من قبل النشطاء السياسيين أو الاجتماعيين، و"الغزو" الذي شنه المستخدمون الجزائريون لصفحات النشر على مواقع التواصل الاجتماعي، كان يهدف إلى محاولة مواكبة المستجدات والأحداث الساخنة، من أجل الشعور المشترك بالتفكير السياسي الجماعي، وكذا من أجل الحصول على احترام وتقدير الآخرين، من خلال محاولة تلميع الصورة الذاتية، عن طريق محاولة التظاهر بالفهم العميق، والدراسة الواسعة بالأحداث السياسية الطافية، للظهور بمظهر المثقف الواعي، المدرك لما يدور حوله من أحداث.

ومنه فإن تقنيات الاتصال والإعلام الجديدة، وفرت إمكانيات حديثة لم تألفها البشرية من قبل، وتتصل بمجالات شتى (بن رمضان، 2011، ص 6)، والتي بفضلها تزايد اهتمام الدارسين بالسلوك التشاركي لدى المستخدمين، وهو ما من شأنه أن يحدد نوعية المشاركة السياسية. لأن التحدي الحقيقي يتمثل في القدرة على إنشاء فضاءات سياسية، مبنية على المنطق والحاجة، وجعلها مشروعا مستمرا للعمل وللممارسات الديمقراطية، كما دعت إلى ذلك "حنه أرندات"، خاصة في ظل الميول الجامح لتجربة أحاسيس عاطفية، يمكن تقاسمها مع العديد من المستخدمين، وهذا أمام تراجع الدور السياسي التشاركي لوسائل الإعلام الجماهيري، الذي كان من المفترض أن تلعبه، والذي بات ينحصر في تشكيل قنوات للنقاش بين أفراد المجتمع، وليس بين المواطنين والسلطة. مما جعل قنوات التواصل الاجتماعية على الأنترنت، ترتبط أكثر فأكثر بأدوار المستخدمين، الذين أصبحوا قادرين على خلق مساحات متكاملة من التضامن، وبناء الروابط والعلاقات الاجتماعية، مما انعكس بشكل واضح على "الحياة العامة الوطنية".

4. قراءة تحليلية نقدية حول استخدام شبكات التواصل الاجتماعي خلال الحراك الشعبي في الجزائر:

إن استبعاد اللامساواة التمثيلية في الفضاءات الافتراضية، يعود بالنفع على المساواة السياسية لدى المجتمعات المعاصرة، وهذا بفضل إمكانيات التجمع الحر، لكل الفئات على الأنترنت، مع إمكانية تداول الآراء والمعتقدات المختلفة، ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، من طرف العديد من المستخدمين، عبر العديد من القنوات التفاعلية، بما في ذلك البريد الإلكتروني، وغرف الدردشة، مما يدل على أن الأنترنت أصبحت مسؤولة عن توفير الوصول على المدى القصير إلى المحتوى الذي يمر من



خلال خدمتها، إلا أنها وفي الوقت ذاته ليست المسؤولة عن المحتوى في حد ذاته. ومنه فإن عملية التواصل على مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن أن تؤدي إلى إنشاء روابط جديدة بين الأشخاص المتصلين، من خلال طلبات الصداقة، ليم بذلك فصح المجال لعرض المعلومات والآراء المعتنقة، بواسطة خيارات وآليات النشر التي توفرها هذه الشبكات، مما جعلها قبلة للعديد من الناشطين السياسيين، الحقوقيين والمدافعين عن الحريات والأقليات.

غير أن تفضيل المستخدم الجزائري التحصن ضمن تجمعات افتراضية، تحكمها التوجهات والأفكار والقناعات ذاتها، التي يتبنها أفرادها، تعد من أهم أسباب فشل الدعوات التي دعا إليها عدد من المثقفين، السياسيين والإعلاميين، إلى فتح منصات افتراضية للنقاش والحوار، من أجل تحليل ومناقشة الأوضاع الراهنة، والظروف الدقيقة، التي تمر بها البلاد، بالاستفادة من إمكانيات التواصل اللامحدودة، التي تتحها وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، والتي تضطلع بمهمة نقل المعلومات لكل المستخدمين، الذين لديهم الحق في الإحاطة بالأخبار التي تهمهم، عكس وسائل الإعلام الجماهيرية، التي على اختلاف أنواعها وأشكالها، شوهت الصورة المبهجة التي أثارها من قبل، حول الإمكانيات الديمقراطية التي وعدت بتحقيقها، من خلال البث الحر على نطاق أوسع للمحتوى الإعلامي. إلا أن الواقع أثبت أن وسائل الإعلام الخاصة في الجزائر - خاصة القنوات التلفزيونية الإخبارية - لا تختلف كثيرا عن وسائل الإعلام الرسمية والمركزية، التي كثيرا ما عملت على الحد من حرية الفرد الجزائري، في المشاركة والكلام.

من جهة أخرى، فإن الاستبعاد المتزايد للحجة العقلانية من طرف المستخدمين الجزائريين خلال فترة الحراك الشعبي، قوض فكرة توليد فضاءات عمومية افتراضية، بواسطة وسائل الإعلام الجديدة، تكون بديلة عن الفضاء العمومي البرجوازي، وتعمل على تشكيل منطيات للمناقشة والحوار العقلاني. لاسيما أن جمهور المستخدمين يمثل إلى حد ما كل قطاعات الشعب، مما جعل عملية الإدماج الكامل للمواطنين، الذين تم استبعادهم أو تم تهميشهم أمرا ممكنا، وبالتالي سد الفجوة التمثيلية للأفراد. إلا أن ذلك من الناحية التطبيقية لم يتحقق، ذلك أن أشكال التعبير يمكن أن تخضع لدرجات متفاوتة من التقييد الذاتي على التعبير، بالنظر إلى ما يعانيه بعض المستحامين من الاستبعاد والتحاشي الطوعي، النابع من خوفهم من خوض تجربة جدلية، مبنية على الحجة والمنطق، نتيجة غياب الاستعدادات النفسية لدى بعض المستخدمين، بسبب النقص المعرفي والفهم المعقد للواقع السياسي، الناجم عن محدودية الثقافة السياسية، أو ضعف المستوى التعليمي.

ورغم أن الدافع وراء استخدام وسائل الإعلام والاتصال الجديدة خلال فترة الحراك، يعود إلى رغبة الجزائريين في إحداث تغيير للواقع السياسي في البلاد، في إطار التعامل مع الواقع المعاش، الذي لطالما عملت السلطة السياسية على رسم صورة متماسكة له، بواسطة سلاسل مختلفة من الحجج التي تدعم بعضها البعض، أو من خلال اللجوء لتزييف بعض الحقائق، وطمس المعلومات الحساسة والاستراتيجية. إلا أنه ومن وجهة نظر أخرى، فقد عمد بعض المستخدمين الناشطين سياسيا، إلى التلاعب بالأخبار والمعلومات، من خلال إعادة صياغتها، حسب اختيارهم وقرارتهم، بإنتاج مضامين وإعادة صياغة أخرى، أو من خلال تحديد المواضيع التي يتم طرحها للنقاش، من أجل تعميم بعض الخطابات، لصياغة تفسيرات معارضة أو معاكسة، من خلال الاستفادة من وسائل الاتصال الاجتماعية، كبدايل للعمل عن الأماكن العامة الحقيقية، التي تسمح بتنوع الأفكار والأطراف في عملية بناء الأحداث.



ومنه فإن بعض النشطاء، حاولوا التأثير على المشاركين الآخرين، مما يعكس إرادة بعض الهيئات - التي ليست بالضرورة رسمية - للتحكم في المناقشات العامة، من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وهو ما أكد عليه "هابرماس"، بالقول: "أنه من الخطأ الاعتقاد بأن النظام هو وحده من يسيطر على المجتمع بأسره، وإنما هناك قوى كامنة داخل المجتمعات، يمكنها التأثير في التمثيل الديمقراطي، مما يؤدي إلى تشكيل "رأي عام"، أو "موقف سياسي"، يعمل على الدفاع عن المصلحة الخاصة لبعض الأشخاص". وهو ما يفسر تغير الخطابات المنتجة من طرف المستخدمين، الذين تنبوا في بداية الحراك، خطابات موحدة، من خلال شعار "الجيش الشعب خاوة خاوة"، الذي سرعانما تغير مع مرور الوقت، بسبب الاختلاف في الأهداف والتوجهات، مما أدى إلى انقسام هذه الخطابات، وتحولها إلى خطابات تعج بالتعصب، والكراهية والعنصرية، التي مست الهويات الثقافية الوطنية، وإلى خطابات التخوين، والاتهام بالعمالة، والطعن في الوطنية، التي طالت العديد من الشخصيات والمؤسسات الوطنية.

لذا فإن تكنولوجيا الاتصال لا تعد حلا سحريا، ولا هي قادرة على صنع الثورات والاضطرابات، لأن الأسباب الحقيقية وراء ذلك، هي الازمات السياسية والاجتماعية المتراكمة، الناجمة عن سنوات من القمع وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب الإحباط النفسي للأفراد، والذي غالبا ما يترجم إلى مظاهرات وصدمات على أرض الواقع. وهذا ما جعل عدم التجانس، من حيث القيم والمعتقدات، والثقافات، الذي تزخر بها الجزائر، يقف عقبة أمام الجمع بين وجهات النظر المتباينة في كثير من الأحيان، وهو ما قد يؤدي إلى "كسر المجتمع"، إلى طبقة عليا تتمتع بالميزة التشارك النشطة، وطبقة دنيا تستهلك كل ما يقدمه الأفراد المنفتحون على التلاعب بالمعلومات، وما قد يؤدي أيضا إلى توسع الفجوة بين المجتمع المدني والدولة في المجال العام، في ظل القيود المحتملة على الخطاب السياسي، أو على النقاش حول مسائل المصلحة العامة. إلا أنه وفي الوقت ذاته ينبغي الإقرار بأن أشكال التجمعات الافتراضية، والاستخدام النشط والمكثف لمواقع التواصل الاجتماعي خلال المناسبات السياسية، ساهم بشكل واضح في عمليات التغيير السياسي الحاصلة في الجزائر.

وعليه يمكن القول أن الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر، وازاه استخدام مكثف لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف المستخدمين الجزائريين، خاصة موقع "فيسبوك"، من وضع تلقي المضامين المحدودة، إلى استخدام المضامين المتنوعة (أبو عرجة وآخرون، 2013، ص 177). مما تمخض عنه نوع من الجذب والاستقطاب السياسي، لعدد من المستخدمين الجزائريين، مما ساعد على أحداث بعض التغييرات، على المستوى السياسي في البلاد، وهو ما أثار رؤى مبهجة حول إمكانية تطوير نقاش سياسي عقلاني بين الجزائريين، يستند على المعايير الأساسية التي حددها "هابرماس"، عند تصوره للفضاء العمومي البرجوازي، لا سيما بعد أن أظهر الشعب الجزائري مع بداية الحراك مستوى من التحضر والوعي، في التعامل مع الظرف السياسي الصعب الذي يعيشه. إلا أن الطابع "اللاعقلاني" للمناقشات، مما يخولها للتعارض مع المناقشة العامة المؤسسة على الديمقراطية، التي يعتقد البعض أنها أصبحت بسبب التصادم الحاصل في التوجهات، الأيديولوجيات، ديمقراطية جوفاء ومجردة من معناها (بن شويخ، 2020، ص 107)، الأمر الذي كان مخيبا للآمال والتوقعات، والذي قد يكون من أسبابه الاختلاف في المستويات التعليمية، والاختلافات في الثقافات والتنوع في الهويات، مما خلق نوع من التضارب في الرؤى، والتصادم في التوجهات والخطابات، التي شكلها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر، التي حلت محل النقاش العقلاني والمتمدن، والتي عملت على التحريض على العدائية، ونشر التطرف والكراهية، وبالتالي كان ذلك من أهم العوامل التي أدت إلى انقسام الرأي العام الجزائري.



5. خاتمة:

إن فرصة إقامة علاقات جديدة عبر منصات التواصل الإلكترونية، التي كثيرا ما تعني رغبة الأفراد في الاندماج الاجتماعي، لتحقيق تعايش سلمي وتوافق فكري، قائم على إبداء الرأي حول القضايا الاجتماعية والسياسية، وأن أشكال التجمعات الافتراضية خلال المناسبات الانتخابية، ساعد وبشكل واضح في عمليات التغيير السياسي الحاصلة في الجزائر، التي جرت بشكل مرن وسلس، والتي ساهم في نجاحها النشر المكثف، والتبادل الحر للمحتوى السياسي، بين المستخدمين الجزائريين، عبر منصات التواصل الاجتماعي، باستخدام أجهزة التواصل الذكية، وبفضل المشاركة والانخراط في الحياة السياسية. إلا أنه وفي الوقت ذاته لاحظنا إخفاق المستخدم الجزائري في الاستفادة من الميزات التحريرية والتواصلية لهذه الوسائط، في عمليات النقاش الديمقراطي، إذ سرعانا تحولت طلبات الصداقة لديه، إلى حظر، أو إلغاء للمتابعة في أحسن الأحوال، مما يدل على أن الفرد الجزائري، لا يتمتع بثقافة الحوار، والجراة على إثارة جدال سياسي عقلائي، جاد وعميق. كما عجز عن انتاج خطابات معتدلة ومتوازنة، تحكمها مجموعة المتطلبات العامة كالحياة، الموضوعية، واحترام الرأي الآخر، إلى جانب الاحترام المتبادل، مما يضمن عدم التعدي على الحقوق والحريات، كما أكد علي ذلك "هابرماس" بالقول: "أنه إذا كان الفضاء العمومي غير أصيل، فإن المسألة لا يمكن أن تكون أصيلة".

وعليه يمكن القول أن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، التي باتت اليوم في نظر الكثيرين تعمل على تهيئة الظروف الملائمة، من أجل تكريس الممارسة الفضلى للديمقراطية، في إطار وسائل الإعلام والاتصال الأوسع نطاقا، التي حققت مطالب الجمهور فيما يتعلق بالانفتاح، والحق الجماعي في الوصول إلى المعلومات، وهذا بفضل ثراء وشعبية تقنيات الاتصال الجديدة، التي يستخدم فيها أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، جعلتها تتميز بميزات جديدة، واستخدامات عديدة، عجزت في حقيقة الأمر عن ازالة الخلافات السياسية التي تنشأ في الفضاء الافتراضية، والتي تتكون في الغالب بسبب عدم تقبل وجهات نظر الآخرين، مما يؤدي في الغالب إلى عدم الاتفاق بين الأفراد في المناقشات العامة، وهو ما يساعد أيضا على انتشار خطابات عديدة، متضاربة ومتعاكسة الاتجاه في كثير من الأحيان.

6. المراجع:

1. بوبكر الصديق بن شويخ (2020)، جدلية الفضاء العمومي والإعلام الجماهيري في القرن الحادي والعشرين، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، العدد 4، المجلد 7.
2. تيسير أبو عرجة وآخرون (2013)، وسائل الإعلام أدوات تعبير وتغيير، منشورات جامعة البتراء، ط1، عمان.
3. جوهر الجموسي (2016)، الافتراضي والثورة مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت.
4. دوان نونسياتو (2011)، الحرية الافتراضية حيادية الشبكة وحرية التعبير في عصر الأنترنت، ترجمة أنور الشامي، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط1، الدوحة.
5. الصادق الحمامي (2015)، مواقع الشبكات الاجتماعية ورهانات دراساتها في السياق العربي، ملتقى دولي بعنوان: شبكات التواصل الاجتماعي في بيئة إعلامية متغيرة دروس من العالم العربي، تونس.



6. فتحية معتوق (2017)، ثقافة التغيير في الإعلام التلفزيوني برامج التلفزيون الجزائري نموذجا، أعمال المؤتمر الذي نظّمته كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي، لبنان.
7. يوسف بن رمضان (2011)، الاتصال الجديد والديناميات الثقافية في المجتمعات المعاصرة، مجلة الإذاعات العربية، العدد 3.

8. Diane Lamoureux (1994) : **Hannah Arendt, l'esthétique et le politique**, Revue québécoise de science politique, no 25. .
9. Nancy Fraser (2012) : **Feminism Capitalism and the Cunning of History**, halshs archives, Paris.
10. Robert Hassan (2004) : **Media, Politics and the Network Society**, McGraw-Hill Education, UK.
11. Zineb Benrahhah Serghini & Céline Matuszak (2009) : **Lire ou relire Habermas lectures croisées du modèle de l'espace public habermassien**, Études de communication, langages, information, médiations, no 32.